التهجير القسري في العراق والآثار المترتبة عليه

المدرس مساعد تغريد قاسم أبو تراب*
قسم الدراسات الاقتصادية
مركز دراسات البصرة والخليج العربي
جامعة البصرة

المقدمة :

برزت قضية التهجير والمهجرين في العراق كواحدة من أهم القضايا السياسية والاجتماعية المعبرة عن الاضطهاد والتمييز والتهجير ألقسري، فمنذ تشكيل الدولة العراقية أوائل العشرينات من القرن الماضي، احتوى قانون الجنسية الأول رقم (42) لسنة 1924 وقانون الجنسية المرقم (243) لسنة 1963 على ثغرات التمييز الطائفي والعنصري. فقد عانى اليهود العراقيون من إجراءات السلطات الحاكمة خلال المدة (1941-1950) من خلال القرارات الكيفية ومصادرة الأموال والممتلكات، كما عانى الشعب حملات للقمع والتهجير خاصة لسكان المحافظات الجنوبية للمدة (1963-1968) بذريعة التبعية لإيران، فضلاً عن مضايقات أصحاب الكفاءات لأنواع القمع، إذ بلغ عدد المهاجرين العراقيين خلال المدة (1966-1969) حوالي 4192 شخصاً هاجروا إلى الولايات المتحدة الأمريكية و 254 شخصاً إلى كندا. وقد تفاقمت عمليات التهجير بحجة التبعية لدول الجوار. كما برزت في الوقت نفسه مشكلة الأكراد الفيليين بدعوى الأصول الإيرانية للمدة (1969-1971) فأخذوا حصتهم من التهجير ألقسري، وضربت الحكومة آنذاك جميع المعاهدات والمواثيق الدولية والقوانين الداخلية، كما شهد عام 1975 عملية تهجير واسعة للأكراد العراقيين باتجاه إيران على أثر اتفاقية الجزائر الموقعة مع إيران إذ هجرت أكثر من 150 إلف كردي إلى مناطق في الوسط والجنوب من البلاد، وأيضا توجه قسم منهم إلى سوريا وتركيا. وقد تفوق النظام ألصدامي ألبعثي الجميع في انتهاكه لحقوق الإنسان والحريات والديمقراطية بعهده الذي أصبح زاخرا بالجريمة والإرهاب وأصبح التهجير ألقسري الشامل للقرى والمدن

* E-mail : tagreedabutrab@Gmail.com

وإسقاط الجنسية عن عشرات الآلاف من العوائل العراقية. واستمرت عمليات التهجير حتى إحداث عام 2003 وما تلاها من انفلات امني وتخبط سياسي وتراجع في أداء الاقتصاد الوطني حتى أصبحت المدة (2004-2007) أصعب السنوات إذ شهدت أضخم هجرة داخلية وخارجية في تاريخ العراق والمنطقة بكاملها، إذ احتل بذلك المرتبة الأولى عالميا في طلبات اللجوء حتى عام 2009 وأثرت هذه العمليات على وحدة الأراضي العراقية وفككت النسيج الاجتماعي لشعبه .

أولاً : الهجرة القسرية بعد تغير النظام السياسي في العراق

إن مشكلة الهجرة القسرية شملت جميع محافظات البلاد، فخلال المدة (2003-2006) بدأت من تاريخ سقوط النظام المباد ودخول قوات الاحتلال وما صاحبها من تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وانفلات امني واضح شجعت على عمليات التهجير ألقسري حيث احتلت محافظة صلاح الدين المرتبة الأولى تلتها محافظات الأنبار ونينوى ثم بابل وبغداد، وقد أشارت منظمة الهجرة الدولية إن اغلب عمليات التهجير كانت ناتجة عن العمليات العسكرية من قبل قوات الاحتلال والاعتقالات وانعدام الأمن والفتن الطائفية وهروب الكثير من البعثيين. وقد ازدادت هذه المشكلة في عام 2007 بعد إحداث تفجير المرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في سامراء 2006/2/18 جعل من عمليات التهجير ألقسري تأخذ إبعاداً سياسية واقتصادية واجتماعية، إذ تزايدت إعداد المهجرين وبنطاق واسع من نينوى وديالى وكركوك وبابل والنجف وبغداد والأنبار، فقد سجلت بغداد المرتبة الأولى بعدد العوائل المهجرة إذ بلغ عددها حوالي 30 ألف عائلة وبنسبة 27 % تلتها محافظة بابل 9 آلاف عائلة بنسبة 8,1 % ثم محافظات واسط وكربلاء والبصرة، وتعود أسبابها وكما ذكرتها منظمة الهجرة الدولية إلى إن 86 % بسبب طائفي و 6 % بسبب معتقدات دينية و 1 % بسبب عرقي وأيضا 1 % بسبب مجاميع إرهابية وأسباب أخرى تعود إلى انعدام الأمن وهذا ما توضحه الإعمال الطائفية من قتل وتهديد بالقتل وحرق وتدمير للمنازل. أما المدة الثالثة (2008-2010) فتواصلت عمليات التهجير ألقسري خلال هذه المدة لاستمرار إعمال العنف وانعدام الجانب الأمني وبقيت محافظة بغداد محتفظة بالمرتبة الأولى، إذ بلغت الأسر المهجرة 90731 مهاجر وبنسبة 40 %، تلتها محافظات ديالى بنسبة 10.4 % ومحافظة نينوى بنسبة 8,4 % ومحافظة بابل بنسبة 5,6 %، في حين جاءت

محافظة المثنى بأقل نسبة والبالغة 1,1 %. كما يمكن الإشارة إلى إن هناك بعض الأسر العائدة إلى مناطقها المحررة إلا أنها لا توازي إعداد النازحين منهم .

ثانياً : العوامل المسببة للهجرة القسرية

1- العوامل السياسية

تتلخص بضعف القانون والسلطة التنفيذية وانعدام الأمن والذي يعد احد الأسباب التي فتحت البلاد للكثير من الجماعات المسلحة وأتاح لها فرصة فرض سيطرتها على الإحياء والمناطق مارست خلالها عمليات تهجير بحق سكانها . فضلا عن دخول قوات الاحتلال إلى العراق وما قامت به من إعمال عنف مسلح ومداهمات واعتقالات عشوائية ضد المواطنين بحيث أصبحت الكثير من الأحياء غير آمنة.

2- العوامل الاجتماعية

وهي من العوامل المؤثرة بشكل كبير في زيادة أعداد الأسر المهجرة في البلاد ومنها؛ إثارة الفتنة الطائفية كما حصل في تفجير مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في سامراء، و شيوع ظاهرة الجريمة والقتل والتهديد بالقتل عبر الرسائل المرسلة من الهاتف النقال أو كتابتها على جدران المنازل أو عمليات الخطف كل هذه الأسباب أدت بالأسر إلى مغادرة مناطق سكناها باتجاه مناطق أكثر أمناً واستقراراً .

3- العوامل الاقتصادية

وتتمثل هذه العوامل بقلة الرزق أو انعدامه من خلال فقد السكان لأراضيهم الزراعية ومهنهم كما حصل في ديالى ومنطقة اليوسفية والراشدية في بغداد وصلاح الدين وغيرها .

ثالثاً : الآثار الناجمة عن الهجرة القسرية

تخلف الظواهر الاقتصادية والاجتماعية السلبية مجموعة من الآثار وبما إن ظاهرة التهجير ألقسري هي ظاهرة اقتصادية- اجتماعية فستكون الآثار الناجمة عنها في المجتمعات التي تحدث فيها متشابكة ومعقدة وذات امتدادات مؤثرة على مجمل الكيان السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد، وتعد ظاهرة التهجير القسرية في داخل الحدود السياسية للدولة والتي ظهرت بشكل مفاجئ في العراق ذات تأثير كبير على البناء الكامل للدولة لما تفرزه من أثار سلبية متعددة ومنها :-

1- الآثار الاجتماعية

وتتمثل بمجموعة الآثار ومن أهمها تباين معدلات النمو السكاني بين المحافظات، إذ تعد الهجرة القسرية الداخلية إحدى المتغيرات الديموغرافية المؤثرة في تباين حجم السكان وتوزيعهم وكثافتهم، والسبب في اختلاف معدلات النمو في مناطق دون أخرى . ومما زاد في خطورتها أنها حدثت في مدة زمنية قصيرة والذي اخل بالتوزيع الجغرافي للسكان فأصبحت مناطق قليلة السكان أو شبه خالية في حين أصبحت مناطق أخرى ذات زيادة سكانية نتيجة انجذاب الأسر نحوها بحيث أخذت تزاحم السكان الأصليين للمناطق على مواردهم وعملهم، مما يؤدي إلى الضغط على مختلف الخدمات الصحية والتعليمية والنقل والكهرباء والشوارع وجميع القطاعات الأخرى حتى تصل إلى درجة أنها لا تتمكن من تلبية متطلبات السكان خاصة وإنها شملت الفئات العمرية بأجملها، ومن جانب أخر إن قطاع الخدمات في العراق يعاني من تردي واضح في مستوياته مما يلحق ضرراً بالغاً بمستوى كفاءته وأداءه لمجموع المستفيدين، فضلاً عن ظهور مشكلة السكن والعشوائيات سواءً في المدن أم المناطق الريفية، إذ إن العديد من الأسر النازحة تركت منازلها بسبب النزاعات أو من قبل الجماعات المسلحة كما حدث في محافظة ديالى في مناطق الكاطون، وبهرز، وخان بني سعد، والتحرير، وكذلك الذي جرى في محافظة بغداد في مناطق الغزالية، والمدائن، وأبي غريب، والدورة، واللطيفية، مما ترك هذه الأسر دون سكن ومأوى، ومن ثم أصبحت مجبورة إلى السكن في المساحات الخالية مما ترتب عليها ظهور العشوائيات وهذه الظاهرة أدت إلى الإخلال بمعايير السكن الحضري الملائم للأسر ومواصفات البناء والتخطيط، في حين لجأت أسرا أخرى إلى تأجير مساكن، وأخرى تمكنت من شراء المنازل لها، وبعضهم سكن مع الأقارب وهذا ما أوضحته الإحصاءات الخاصة بالتوزيع النسبي لنوع الوحدة السكنية التي تشغلها الأسر النازحة، حيث تبين إن نسبة العوائل المهجرة التي استأجرت مساكن لها بلغت 61,3 % والتي سكنت مع أقاربها 13,6 %، في حين 23 % من العوائل النازحة سكنت في الأبنية الحكومية كالمدارس والدوائر ومقرات الجيش، وأخيراً شغلت الأسر المهجرة التي سكنت في المخيمات التي إقامتها الحكومة ما نسبته 2,1 % .

كما يؤدي التهجير القسري إلى التفكك الاجتماعي وضعف الروابط الاجتماعية ويحصل عندما تصاب العلاقات الاجتماعية بين الأفراد أو بين الجماعات أو بين أقسام المؤسسة الاجتماعية. وتعد هذه عملية تتحطم بسببها الكثير من العلاقات الاجتماعية ويظهر التفكك الاجتماعي عندما يحدث فيه اضطراب نتيجة الهجرة أو الحروب أو الكوارث الاقتصادية

وغيرها ،مما يؤدي إلى قيام حالة من التصادم بين القيم والمثل الاجتماعية، فضلاً عن تفشي ظاهرة الجريمة والسرقة والفساد الأخلاقي، وانتشار ظاهرة التسول والتسرب من المدارس.

2- الآثار الاقتصادية

ومن ابرز هذه الآثار هي انتشار البطالة، إذ أجبرت العديد من العوائل التي كانت تمتهن مهننا محلية سواءً أكانت زراعية أم حرفية على تركها، فضلاً عن تعطل الكثير من المشاريع الصناعية وهو الأمر الذي أدى إلى تفشي ظاهرة البطالة بشكل كبير يقابله عجز الجهات المعنية عن وضع المخططات للتخفيف من حدتها، كذلك تخلف القطاع الزراعي وتدهور نتيجة إهمال الأراضي أو تركها بعد تهديد أصحابها أو نتيجة تدميرها بسبب العمليات العسكرية كما حصل في محافظة ديالى وبغداد وصلاح الدين، فضلاً عن بروز مشكلة الحراك المهني ويقصد به "التغيير في وضع مهني إلى وضع مهني أخر وما يتبع ذلك من تحول في المكانة الاجتماعية للفرد الذي أحرز هذا الحراك من ناحية دخله وأسلوب حياته وما إلى ذلك" وهي مكملة لظاهرة البطالة وقد حدثت هذه نتيجة التهجير وفقدان العديد من هذه الأسر لمصادر عيشهم، وأخيراً برزت مشكلة ارتفاع الأسعار حيث أدى التدهور في القطاعين الزراعي والصناعي وما قابله من زيادة سكانية، فضلاً عن اعتماد العراق بشكل كبير على استيراده للسلع كلها أدت إلى ارتفاع الأسعار للسلع والمواد الغذائية مما أصبح يشكل خطرا خاصة بالنسبة للعوائل ذات الدخل المنخفض .

الحلول والمعالجات المقترحة

ويمكن أيجاز مجموعة من الخطوات لحل ومعالجة مشكلة النزوح والتهجير ألقسري في العراق ، ومن أهم هذه الخطوات ما يآتي :

1. تفعيل القانون والسعي لحل المشكلات العالقة في العراق بالطرق السلمية والتفاوضية ووفق مبادئ الديمقراطية والدستور العراقي .

2. قيام الحكومة العراقية بواجبها من ناحية شؤون اللاجئين والمهجرين الذين يواجهون ظروفا مزرية في ظل تقلص مدخراتهم. و تحسين واقع القطاع الخدمي لتقديم الخدمات الصحيحة للمواطنين والمهجرين

3. اتخاذ الإجراءات والقرارات الحاسمة والآليات الفورية لضمان المستلزمات المعيشية والحياتية للكفاءات العلمية العائدة .

4. توفير قاعدة بيانات و معلومات متكاملة عن المهجرين والنازحين .

5. العمل على إعادة البناء والأعمار للمدن والقرى والمنشات والحقول المدمرة سواءً من النظام المباد أم الناتجة عن العمليات العسكرية بعد السقوط .

6. حل الخلافات المتأزمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان بالطرق السلمية والعلمية وخاصة ما يتعلق منها بقضايا المناطق المتنازع عليها مثل كركوك وخانقين ومخمور .

7. مكافحة الفساد الإداري وهدر المال العام في وزارة الهجرة والمهجرين وتدني مستوى الكفاءات الإدارية والتقنية. و مكافحة الإرهاب وطرد عناصر كيان داعش الإرهابي من المناطق والمدن المحتلة .

8. زيادة موازنة وزارة الهجرة والمهجرين لفسح المجال أمام التوسع في المنح والخدمات للنازحين .

9. تخصيص لجنة إعلامية خاصة بالمهجرين والنازحين وموقع الكتروني يتولى الاهتمام بشؤون النازحين الخدمية تهتم بالوعي الثقافي والأمني وعلاج المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وتكون المرجع لهم في تلقي التبليغات والتعليمات واستقبال الشكوى وكل ما يتعلق بشؤونهم .